العمومية والتسرع .

ان القسم المكرس لعرض الوضع الاردني الداخلي ، في فترة اتسمت بالانتفاض والعصيان في البلاد ، قد عرضت بشكل مشوه وممالئة للسلطة . كما هو الحال في عرض وتفسير عصيان الكورة ، انتفاضة العدوان وغيرهما . أما عن مفاوضات عبدالله — تشرشل ، فهي تخفي الاساس الحقيقي للاتفاق بينهما . فهو يكتفي بالرواية الرسمية الاردنية، ولا يعود الى الوثائق البريطانية المنشورة في هذا الصدد .

أما الباب الثاني وهو عن الفترة بين ١٩٢٨ — ١٩٤٦ ، والتي يسميها الكاتب دون وجه حق « عهد المؤسسات الدستورية » ، فقد انصرف الى عرض الفترة ضمن العناوين التالية : القانون الاساسي (الدستور) والمؤسسات الجديدة، الحياة النيابية، النضال السياسي وتشكيل الاحزاب ، الادارة والوضع المالي ، الجيش ، العلاقات الخارجية . ان هذا الباب دون شك هو افضل بكثير من الباب السابق ، وان اتسم منهجيا بنفس العيوب . وجه الفضل فيه بضعة الاضافات والتفصيات التاريخية التي لم تشملها الكتب التأريخية الاخرى عن الاردن . ففي هذا الباب بضعة اقتباسات من النقاش في المجلس التشريعي ذات الدلالة السياسية ، تعداد القوانين المعطلة للحريات والحقوق المدنية ، مثل قانون الاجتماعات العامة ، قانون الدفاع عن شرقي الاردن ، قانون العقوبات المشتركة ، قانون النفي والابعاد ... ، وفي مجال عرضه للنضال السياسي والحزبي ، ثمة اشارات معينة الى ظاهرة نشوء النوادي الاجتماعية ذات الاهداف السياسية ، ثم قانون الجمعيات المعيق لحريات التنظيم ، ونبذ عن أشكال النضال الوطني السياسي والعسكري واشكال المعارضة .

هناك نبذ اخرى مفيدة وذات دلالة سياسية بالغة ، ففي القسم المتعلق بالادارة خلال فترة الامارة (١٩٢١—١٩٤٦) تتعرف على عدد الوزراء الذين عملوا في الاردن خلال ثماني عشرة حكومة خلال هذه الفترة (٣١ وزيرا من البلدان العربية مقابل ١٧ وزيرا اردنيا ، ثمانية أشخاص تولوا رئاسة الحكومة في الاردن في نفس الفترة غالبيتهم فلسطينيون وسوريون وواحد منهم سعودي وآخر لبناني ولا واحد منهم اردني !) . وكذا الحال مع الموظفين في الاردن . المعطيات المفيدة في الباب الثاني ايضا ، احتكار بضع عشائر التمثيل النيابي في المجالس التشريعية (١٥ أسرة او عشيرة كانت ممثلة بنسبة ٥ الى ٨ من أعضاء المجالس التشريعية الخمسة منذ ١٩٢٨ وحتى ١٩٤٦ م) . ان الكاتب يناقض نفسه عندما يسمي الفترة ١٩٤٦/٢٨ بعهد المؤسسات الدستورية ، فهو يقول « كان المجلس التشريعي طوال عهد الامارة على هامش الاحداث الكبرى التي مرت بالبلاد ... » (ص ٧٣) .

أما فيما عدا ذلك ، فغالبية أقسام الباب تكرر ما سبق ان عولج في كتب ومصادر اخرى لا تتضمن اسهامات جديدة .

الباب الثالث : وهو عن « الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عهد الامارة » ، يحاول الكاتب القاء الضوء على اوضاع الزراعة ، التجارة، الصناعة، الامتيازات الاقتصادية الاجنبية ، الضرائب ، الحياة الاجتماعية ، ومن المؤسف ان يكون مثل هذا الموضوع البكر معالجا على هذا النحو من الضعف المنهجي وبالاخص ان يكون بهذا الفقر في المعلومات، رغم توفر مصادرها العربية والاجنبية للدارس .

وقد نعذر للمؤلف ما نعتبره قصورا في اوليات البحث المنهجية في الاقتصاد والاجتماع ، لكن ان يكون هذا الفصل فقيرا الى هذا الحد ، ويعتمد على مصادر ثانوية في البحث فهذا ما لا يمكن تسويغه. ففي الزراعة اقتصر الكاتب على العمومية الوصفية ، وعلى الارقام المتوفرة في الصحف آنذاك عن قروض المزارعين ، وعلى الاجراءات الادارية ، وعلى بعض التشريعات وعلى سرد بعض الاحداث.

أما تجارة شرقي الاردن،فقد قدمت بصددها بعض الجداول الجزئية والقاصرة عن اعطاء صورة وافية عن التجارة مع كافة البلدان ، وهناك اشارات الى بعض الاتفاقيات التجارية . عوضا عن اطلاق تعميمات بعيدة عن الدقة وغير ممحصة . وبصدد الصناعة اكتفى المؤلف بايراد ما يعنيه قانون « رخص الصناعات والمهن العام » (١٩٣٤) دون أي معلومات أخرى ، وتحدث عن اكتشاف مادة الفوسفات في بضعة سطور لا تكاد تفيد شيئا . أما عن الامتيازات الاقتصادية الاجنبية ، فقد اعاد المؤلف نشر ما